تقييم توظيف المتغير الأمني في السياسة الأمريكية تجاه ليبيا واليمن بعد عام ٢٠١٤ : وفقاً للنظرية المثالية "القانونية"

عباس عواد انعيمه **أ.د مصطفى جاسم حسين**
wadb5103@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

يتناول هذا البحث تقييم المتغيّر الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا واليمن في ضوء النظرية المثالية، مبينًا التناقض بين الخطاب المثالي الذي يركّز على القيم الإنسانية والقانون الدولي، وبين التطبيق العملي الذي تغلب عليه اعتبارات المصلحة الجيوسياسية والأمنية. يُحلّل البحث حالة ليبيا كنموذج لتوظيف مبدأ «مسؤولية الحماية» كغطاء لتدخل عسكري قاد إلى إسقاط النظام دون تأسيس بدائل مؤسسية فاعلة، وحالة اليمن التي عكست تذبذب السياسة الأمريكية بين دعم الشرعية ومصالحها الاستراتيجية مع شركائها الخليجيين. يُظهر البحث محدودية فعالية النظرية المثالية أمام الوقائع البنيوية، ويرصد التداعيات الأمنية والسياسية التي نتجت عن التدخلات الأمريكية في البيئتين الليبية واليمنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الامريكية ،المتغير الامني ، النظرية المثالية، التدخل الدولي في ليبيا واليمن.

تاريخ الاستلام : / / ٢٠٢٥	تاريخ القبول: / / ٢٠٢٥	تاريخ النشر: / / ٢٠٢٥

An Evaluation of the Employment of the Security Variable in U.S. Policy Toward Libya and Yemen After 2014: According to the Idealist 'Legal' Theory"

Abbas Awad Inaeimah
wadb5103@gmail.com

Supervised by Prof. Dr. Mustafa Jasem Hussein
Al-Mustansiriyah University / College of Political Science

Abstract:

This study examines the assessment of the security variable in United States foreign policy toward Libya and Yemen in light of the Idealist theory, highlighting the contradiction between the idealistic discourse, which emphasizes humanitarian values and international law, and the practical application that is dominated by geostrategic and security considerations. The study analyzes the case of Libya as a

model for employing the principle of the “Responsibility to Protect” as a pretext for military intervention that led to regime change without establishing effective institutional alternatives, and the case of Yemen, which reflected the fluctuation of U.S. policy between supporting legitimacy and preserving its strategic interests with its Gulf partners. The research demonstrates the limited effectiveness of the Idealist theory when confronted with structural realities and monitors the security and political repercussions that resulted from U.S. interventions in both the Libyan and Yemeni contexts

Keywords: United States Foreign Policy, Security Variable, Idealist Theory, International Intervention in Libya and Yemen.

Date of receipt: / /2025 Date of acceptance: / /2025 Date of publication: / /2025

المقدمة:

تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية إحدى أكثر السياسات الدولية تأثيرًا في تشكيل ديناميات النظام الدولي وإعادة رسم خرائط الأزمات الإقليمية، لا سيما في مناطق الصراع التي تشهد هشاشة مؤسسية وانكشافًا أمنيًا مثل ليبيا واليمن. وقد مثّل التدخل الأمريكي في هذين البلدين نموذجًا مركبًا لتداخل الأبعاد الأمنية مع الخطابات الأخلاقية والقانونية التي تستند إليها النظرية المثالية في العلاقات الدولية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلّط الضوء على حدود التطبيق الواقعي للنظرية المثالية في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصةً في الأزمات الممتدة التي تتقاطع فيها اعتبارات حماية حقوق الإنسان ومسؤولية المجتمع الدولي مع أهداف الهيمنة الجيوسياسية وتأمين المصالح الاستراتيجية الحيوية، وفي مقدمتها موارد الطاقة وتأمين الممرات البحرية وخطوط الإمداد.

لقد مثّل التدخل العسكري في ليبيا عام ٢٠١١ لحظة فارقة كشفت التناقض البنيوي بين الخطاب الأمريكي المعلن، الذي ارتكز على مبدأ «مسؤولية الحماية» والدفاع عن المدنيين، وبين النتائج الفعلية التي أسفرت عن إسقاط النظام من دون بناء مؤسسات مستقرة أو ضمان بيئة سياسية آمنة. أمّا في الحالة اليمنية، فقد أظهرت السياسة الأمريكية تذبذبًا بين دعم الحكومة الشرعية والانخراط غير المباشر مع التحالف العربي بقيادة السعودية، مقابل تغليب الأولويات الأمنية ومصالح الشراكة الاستراتيجية مع الحلفاء الخليجيين، الأمر الذي انعكس على تعقيد مسارات التسوية السياسية وتفاقم الأزمة الإنسانية.

وانطلاقًا من هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل الأبعاد الأمنية في السلوك الأمريكي تجاه ليبيا واليمن في إطار النظرية المثالية، وبيان مدى قدرة هذه النظرية على تفسير التوجهات العملية للسياسة الأمريكية في مناطق النزاعات المعقدة، مع التركيز على إبراز أوجه القصور البنيوي الذي يكشف عن مركزية الاعتبارات الواقعية عندما تتعارض القيم المعلنة مع حسابات الأمن والمصالح الحيوية.

اهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على إشكالية أساسية في العلاقات الدولية، تتعلق بمدى واقعية التزام القوى الكبرى بالمبادئ الأخلاقية التي ترفعها كشعارات تدخل، وما يترتب على ذلك من آثار كارثية على استقرار الدول المستهدفة. كما يقدّم البحث مادة تحليلية تفيد الباحثين وصنّاع القرار في فهم القيود البنيوية لتطبيق المقاربات المثالية، وإعادة تقييم دور المنظمات الدولية عند تقاطعها مع المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى.

اشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من محاولة تفسير الكيفية التي أسهم بها المتغيّر الأمني في إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا واليمن، مع توضيح حدود وفعالية النظرية المثالية في تفسير التباين بين الخطاب الأخلاقي المعلن والسلوك العملي القائم على المصالح الجيوسياسية والأمنية، وعليه ممكن ان تتفرع عدة تساؤلات فرعية، منها:

١. كيف استُخدم مبدأ «مسؤولية الحماية» في تبرير التدخل الأمريكي في ليبيا؟
٢. ما أوجه التذبذب في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة اليمنية بين دعم الشرعية والحفاظ على المصالح الأمنية؟
٣. ما التداعيات الأمنية والسياسية التي نتجت عن هذا التوجه في ليبيا واليمن؟
٤. إلى أي مدى تكشف التجربتان عن قصور النظرية المثالية أمام اعتبارات الأمن والمصالح الجيوسياسية؟

فرضية البحث:

مفادها ((أنّ المتغير الأمني يلعب دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه ليبيا واليمن، بما يؤدي إلى تراجع فاعلية التزاماتها المثالية المعلنة لصالح تحقيق أهداف استراتيجية مرتبطة

بحماية المصالح الجيوسياسية وضمان تدفق موارد الطاقة وتثبيت التحالفات الإقليمية. ووفقًا لذلك، فإن الخطاب المثالي القائم على مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان لا يُستخدم إلا كأداة تبريرية تمنح التدخلات بعدًا شرعيًا وأخلاقيًا أمام الرأي العام الدولي))

منهجية البحث:

نعتمد بدراسة تقييم المتغير الامني في السياسة الامريكية تجاه ليبيا واليمن بعد عام ٢٠١٤ وفقا للنظرية المثالية "القانونية" المنهج الوصفي- التحليلي لفهم ابعاد النظرية المثالية في السياسة الخارجية الامريكية لاستخلاص اوجه التباين بين الخطاب المثالي والتطبيق العملي وتفسير التداعيات الامنية والسياسية الناجمة عنهما، فضلا عن المنهج التاريخي حيثما استدعت الضرورة اليه.

المبحث الاول: تقييم المتغير الأمني الأمريكي تجاه ليبيا وفق النظرية المثالية

ان الأساس النظري لهذا النهج ينطلق من مفهوم أن العلاقات الدولية ينبغي أن ترتكز على القانون الدولي والأخلاق، وحماية السيادة وحقوق الإنسان. وتبرر الشروع للتدخل خارجيًا إذا كان الهدف هو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع الإبادة الجماعية، ودعم الشعوب لتقرير مصيرها، وكل ذلك يجب أن يتم بتفويض أممي وتحت المظلة الشرعية الدولية (عياض ٢٠١٩ ، ٨٩-٩٢) ، وتكشف الحالة الليبية عن تباين واضح بين السلطة السياسية الممنوحة للأمم المتحدة في إطار الشرعية الدولية، والسلطة التنفيذية العسكرية التي فوضتها المنظمة لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة. إذ تُعدّ الأمم المتحدة، وفقاً لطرح ماليتو، إطاراً سياسياً تفاوضياً بالأساس، تتأسس قراراتها على منطق التوافق والمساومات بين القوى الدولية ذات المصالح المتباينة (mailto 2019) .

ومن هذا المنطلق، فإن الأمم المتحدة لم تقم بدور فعّال في توجيه ليبيا نحو مسار تسوية سياسية، بل أسهمت في تهيئة البيئة الدولية لتدخل عسكري بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عبر توسعة تأويل مبدأ "الحق في التدخل لأغراض إنسانية". وعليه، فإن العمليات العسكرية التي شهدتها ليبيا تُعبر عن انخراط استراتيجي مدفوع بمصالح بنيوية للقوى الكبرى، تتجاوز حدود الحياد المؤسسي أو الالتزام بالمبادئ الإنسانية (elharthia 2014)، ويتضح من تتبع مسار التدخل الدولي في ليبيا أنه سرعان ما خضع لعملية تدويل، تمظهرت في تدخل خارجي تحت مظلة الشرعية الدولية، وذلك عبر قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، الذي نص على حماية المدنيين

وفرض حظر جوي على المجال الليبي، غير أن تنفيذ هذا القرار أُسند الى حلف شمال الأطلسي، بقيادة القوى الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي استثمرت الغطاء الأممي لتحقيق أهداف استراتيجية، تتصل بضمان مصالحها الحيوية في ليبيا، لاسيما تلك المرتبطة بقطاع الطاقة، الى جانب استثمار الموقع الجيوسياسي لليبيا لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا ومنطقة البحر المتوسط (ولد السالك ٢٠١١ ، ٤) **لذا يمكن تقييم التدخل الأمريكي في ليبيا كالآتي:**

١. التبرير الإنساني والأمني للتدخل العسكري الأمريكي ٢٠١١:

اعتمد التنسيق بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على المتغير الأمني كذريعة للتدخل العسكري في ليبيا عام ٢٠١١، لتقديم الحماية وسلامة المدنيين، وعملوا للحصول على غطاء دولي لعملياتهم وتحقق لهم ذلك، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي رقم ١٩٧٣ ' اذ اتاح هذا القرار من إنشاء منطقة حظر جوي، وتبنت إدارة الرئيس أوباما خطابات مثالية لتبرير استخدامها للقوة في ليبيا وجاء ذلك لحماية المدنيين ودعم التحول الديمقراطي، دون استخدام التدخل العسكري البري بقوات أمريكية. ورغم التوجه الذي تم تبنيه، الا إن طبيعة العمليات العسكرية والتأييد الصريح لقوى المعارضة المسلحة مكن من تغيير النظام، خارج نطاق القرار الأممي (nye 2011 , 102) .

وبرر التدخل من قبل الولايات المتحدة على أساس التزامها الدولي لحماية الشعب الليبي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي مارسها نظام الرئيس معمر القذافي، وتجنب ارتكاب المزيد من المجازر بحق الشعب الليبي (nye 2011) لكن تراجعت بوضوح الخطابات والمزاعم التي رفعتها الولايات المتحدة والقوى الدولية المتدخلة بشأن حماية المدنيين في ليبيا، لاسيما في ظل تفاقم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد سقوط نظام الرئيس معمر القذافي (kuperman 2013) اذ حسب تقارير هيومن رايتس ووتش أن الوضع الإنساني وحقوق الإنسان قد تفاقمت بشكل ملحوظ بعد التدخل الدولي، مقارنة بالفترة السابقة له، ويعكس هذا التدهور عدم التزام فعلي بالمرجعيات الإنسانية التي تم تسويقها لتبرير التدخل العسكري، مما يؤكد أن الهدف الجوهري من التدخل لم يكن مجرد حماية المدنيين، وإنما تمثل في السعي الممنهج لإحداث تغيير في بنية النظام السياسي الليبي. وعليه، فإن إسقاط النظام لم يكن نتيجة تقديرات عملياتية خاطئة، بل يعكس توجهاً استراتيجياً مدروساً تم تبنيه منذ اللحظة الأولى للتدخل، في إطار إعادة هندسة التوازنات الإقليمية وفقاً لمصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي (mailto,3)

وكذلك فرض التدخل العسكري واقعاً جديداً في ليبيا، تمثل في العجز المؤسسي الواضح عن بسط السيطرة على المنافذ الحدودية، لاسيما في الجنوب. فنتيجة لانهيار البنى الأمنية وتفكك أجهزة الدولة بعد سقوط النظام، خرجت معظم الحدود الجنوبية عن السيطرة السيادية، مما جعلها مساحات رخوة تُستغل من قبل الفواعل المسلحة غير الحكومية، لتأمين مصادر تمويل عبر شبكات تهريب الأسلحة، وتدفقات اللاجئين، وتسهيل عبور المقاتلين من وإلى الدول المجاورة. وقد ساهم هذا الفراغ الأمني في تحول المنطقة الى بؤر للنشاطات غير المشروعة وتمويل لعصابات الجريمة المنظمة، الأمر الذي ألقى بظلاله السلبي على الأمن الإقليمي وأضعف قدرة الدولة الليبية على استعادة وظائفها السيادية (الرشيد ٢٠١٧ ، ١٠٠) .

٢. بناء نظام ديمقراطي موالي للولايات المتحدة في ظل الشرعية الدولية:

اذ بعد التدخل، دعمت الولايات المتحدة إنشاء المجلس الوطني الانتقالي ومن ثم الحكومات الانتقالية اللاحقة، وأكدت دعمها للعملية السياسية والدستورية في ليبيا وذلك بتعاون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد عُد ذلك تجسيدًا للنظرية المثالية التي تربط الأمن ببناء دولة القانون والمؤسسات (جرجيس ٢٠١٤) الا ان مرحلة ما بعد القذافي، انتقلت سياسة الولايات المتحدة من التدخل المباشر الى سياسة الاحتواء والحد من التهديدات والفوضى، لاسيما في ظل تزايد خطر تنظيم داعش في مدينة سرت، على الرغم من شن ضربات جوية لمكافحة الإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة لم تخصص موارد كبيرة لدعم مؤسسات الدولة الليبية، بل اعتمدت على الدعم المحدود للحكومات الانتقالية الهشة (bellmay 2011) .

٣. التناقضات بين الأهداف المعلنة للولايات المتحدة والنتائج الفعلية:

على الرغم من الخطابات والشعارات المثالية التي اطلقتها الولايات المتحدة، الا ان أدى تدخل العسكري للتحالف في ليبيا الى تدمير وتفكيك البنية التحتية للدولة في ليبيا، وتنامي نفوذ الجماعات والتنظيمات المسلحة، مما خلق فراغاً أمنيًا أدت الى فوضى امنية وسياسية، ما أظهر ذلك محدودية التطبيق الواقعي للمبادئ القانونية والاخلاقية للنظرية المثالية، عندما تتعارض هذه المبادئ مع حسابات القوة والنفوذ والمصالح (bellmay 2011) .

اذ ان الأداء الميداني الذي تبنته الولايات المتحدة، اظهر انحراف وانتقائية في تطبيق المثالية، اذ لم يتم بناء مؤسسات الدولة الليبية بعد الإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي، ولم ينفذ أي برنامج سياسي او امني، مما أدى الى فراغ امني كبير، وهو ما لم يكن متوافقاً مع الأهداف المعلنة ( )

2012 ronen وادى الفراغ الأمني الى خلق بيئة حاضنة للتنظيمات المتطرفة، ما جعل ليبيا مركزاً جاذباً للجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وقد استغلت هذه الجماعات ضعف مؤسسات الدولة وغياب سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الحيوية، لتأسيس معسكرات تدريب وبؤر للتجنيد والتسليح، وتُعد "أنصار الشريعة" من أولى الجماعات الإرهابية التي برزت في المشهد الليبي بشكل منظم، وأعلنت عن وجودها العلني في نيسان ٢٠١٢، وتمركزت في عدد من المدن الاستراتيجية مثل بنغازي، سرت، أجدابيا، درنة وصبراتة، مستغلة موقعها الجغرافي لتوسيع نشاطها وتهديد الأمن الإقليمي (الرشيد ، ١٠١) .

كما ان الولايات المتحدة لم تُظهر، الى جانب القوى الدولية التي انخرطت في العمليات العسكرية في ليبيا، التزامًا فعليًا بعملية إعادة بناء الأمن، إذ غابت المبادرات الجادة لإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، وجمع السلاح من الجماعات المسلحة غير النظامية، ووضع آليات فعالة لدمجها ضمن الأطر المدنية أو العسكرية الرسمية، وقد ساهمت سياسة الولايات المتحدة المنحازة في دعم فواعل محلية معينة دون غيرها مما أدى الى حدوث اختلال في ميزان القوى الداخلي، وتعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وتحوّلت ليبيا الى ساحة تنافس جيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة، الأمر الذي أضعف فرص الوصول الى تسوية سياسية شاملة ومستدامة (المغيربي ٢٠١٧ ، ١٧) .

وإن افتراض بأن التدخل الدولي في ليبيا كان بدافع حماية المدنيين وإرساء نظام ديمقراطي يعكس قراءة سطحية ومبسطة لطبيعة التدخلات الخارجية في الأزمات الدولية، إذ أن سلوك الفواعل الدولية يتحدد غالباً وفقاً لاعتبارات مصلحية واستراتيجية، لاسيما عندما تُصنّف الدولة المعنية كتهديد محتمل للأمن الإقليمي أو كمصدر لإرباك النظام الدولي، أو تُوصم بكونها "دولة مارقة"، وفي الحالة الليبية، جاء التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة تحت غطاء إنساني، غير أن مآلاته كشفت أن الهدف كان إسقاط النظام القائم أكثر من بناء السلام أو تحقيق تحول ديمقراطي فعلي، وقد أسهمت هشاشة المؤسسات وضعف البنية الأمنية عقب التدخل في تفكك الدولة، ما أدى الى انتقال ليبيا من مرحلة الدولة الهشة الى حالة الدولة الفاشلة، في ظل غياب مشروع وطني جامع وافتقار البيئة الى الاستقرار السياسي والأمني (الشيخ ٢٠١٤ ، ١٣١) .

اما من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً كبيراً نتيجة الغارات الجوية والاضطرابات الداخلية، التي استهدفت البنية التحتية الاقتصادية، مما أدى الى انخفاض إنتاج

النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي لليبيا، كما اصبح الاقتصاد لليبيا رهين النزاعات السياسية وتنافس القوى الدولية للسيطرة على قطاع الطاقة (عمر ٢٠١٨ ، ٨٩) .

حيث تآكلت البنى التحتية في قطاعي النفط والغاز، مما انعكس سلبًا على رأس المال الإنتاجي، وشمل الضرر الحقول والمنشآت التخزينية والموانئ النفطية، فضلا عن المطارات والمنشآت الصناعية والزراعية، فضلاً عن خروج مرافق خدمية استراتيجية، كالمؤسسات الصحية والتعليمية، عن نطاق العمل، وقد أسفر هذا التدهور البنيوي عن تفاقم أزمات السيولة المالية، واتساع عجز ميزان المدفوعات، في ظل تراجع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض بنسبة ٤٧,٧% في عام ٢٠١٤، نتيجة لانهيار مستويات إنتاج النفط، والذي تراجع بمعدل ٦٠,٤% في العام ذاته، وهو ما يؤشر الى عمق التداخل بين البعد الاقتصادي والانكشاف الأمني والسياسي في المشهد الليبي (الرشيد ، ١٠٦) .

يتّضح أن التدخل الأمريكي والقوى الأخرى في ليبيا، الذي جاء في إطار حماية المدنيين وفقاً لقرارات أممية، كان مدفوعاً في جوهره باعتبارات جيواستراتيجية تتعلق بصون المصالح القومية للدول الكبرى، لاسيما في مجالات الطاقة والموقع الجيوسياسي، اذ أسفر هذا التدخل عن تداعيات أمنية عميقة على الأمن القومي الليبي، تمثلت في انهيار مؤسسات الدولة وتفكك البنية الأمنية، ما جعل ليبيا ساحة مفتوحة للتجاذبات الإقليمية والدولية، كما امتدت آثار الأزمة لتشمل الأمن الإقليمي لدول الجوار، عبر تصاعد تدفقات السلاح والمقاتلين عبر الحدود، مما ساهم في تحويل الصراع الليبي الى أزمة مركبة متعددة الأطراف، تتسم بطول أمدها وتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يهدد بإدامة حالة عدم الاستقرار والحرب الأهلية لفترة زمنية طويلة (كشان ٢٠٢٠ ، ١٩).

كما أسهم في تعميق الانقسامات الداخلية في ليبيا، وذلك بإعادة تنشيط بؤر الصراع التاريخية وإفشال مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وتعزيز الاستقطاب السياسي والقبلي، الأمر الذي عرقل فرص الوصول الى توافق وطني شامل، كما أنتج واقعاً سياسياً واجتماعياً مفروضاً بقوة التحالفات والتوازنات الخارجية، ما جعل من المصالحة الوطنية مهمة شديدة التعقيد، ورغم ان المصالحة الاجتماعية ركيزة أساسية في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، الا إن حالة الانقسام المجتمعي واستمرار التدخلات الأجنبية بقيت من أبرز العوائق

التي تقف حائلاً أمام تحقيق تسوية شاملة تفضي الى إعادة إعمار ليبيا وبناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية على أسس توافقية (الشيخ ٢٠١٧) .

كما أدى هذا التدخل في تحويل الأزمة الليبية من نزاع داخلي الى صراع جيوسياسي متعدد الأبعاد، اذ أضحت ليبيا مسرحاً لحروب الوكالة تتنازع فيها قوى إقليمية ودولية على الموارد الاستراتيجية، وعلى رأسها قطاع النفط والغاز، وتجلّى هذا التنافس في الصراع بين شركات الطاقة الكبرى مثل "توتال" الفرنسية، و"إيني" الإيطالية، و"بريتيش بتروليوم" البريطانية، التي تسعى لتأمين مصالحها في الحقول الليبية، فضلاً عن تصاعد الطموحات التركية في إطار استراتيجيتها للسيطرة على موارد الغاز في شرق المتوسط، وهو ما عمّق حالة عدم الاستقرار وزاد من تعقيد التسوية السياسية في البلاد (العبيدي ٢٠١٩) يمكن تلخيص المشهد الليبي في مرحلة ما بعد التدخل الى عدد من المحاور الجوهرية، أبرزها الآتي (كشان ، ٢١-٢٢) :

١. شهدت الساحة الليبية تدهوراً ملحوظاً في الوضع الأمني نتيجة تعثر المسارات السلمية وفشل التوصل الى تسوية توافقية شاملة ترضي مختلف الأطراف المنخرطة في النزاع، وقد انعكس هذا التدهور على البيئة الأمنية الإقليمية، التي اتسمت بالهشاشة المتزايدة بفعل تراجع فعالية المؤسسات الأمنية الليبية وانهيار بنيتها التنظيمية، وأسهم هذا الفراغ الأمني في تهيئة المجال الجغرافي الليبي ليكون بيئة خصبة للأنشطة الإرهابية، إذ استفادت التنظيمات الإرهابية، من حالة الانفلات والانقسام لتعزيز حضورها الميداني وتوسيع شبكاتها عبر الانخراط في المشهد القتالي الى جانب بعض الجماعات المسلحة المحلية.
٢. أدى التدخل الخارجي الى تفاقم الانقسامات السياسية بين الأطراف المتنازعة، اذ انقسمت القوى الدولية والإقليمية بين داعمة للجنرال خليفة حفتر وأخرى لفايز السراج، في حين تبنت بعض القوى مواقف متذبذبة ما بين الاثنين تحكمها حسابات المصالح الاستراتيجية، وقد ساهم هذا التباين في المواقف الخارجية في تعقيد مسارات التسوية، وإضعاف فرص التوصل الى حل سياسي شامل للأزمة الأمنية الليبية.
٣. صعوبة تأمين المنظومة الأمنية الحدودية من المخاطر عقب التدخل الخارجي، اذ عجزت الدولة عن تأمين حدودها الممتدة لأكثر من ٤٣٠٠ كم، مما أدى الى تصاعد المخاوف الإقليمية من تحوّل ليبيا الى بؤرة لتهديد الأمن القومي لدول الجوار، وقد دفعت هذه الهشاشة الأمنية الحدودية

تلك الدول الى رفع جاهزيتها العسكرية تحسباً لأي اختراق أمني محتمل، مما جعل من الحدود الليبية تحدياً هيكلياً أمام جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي.

مما تقدم، تُبرز التجربة الليبية بوضوح القيود البنيوية التي تواجه تطبيق النظرية المثالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لاسيما في البيئات التي تتقاطع فيها الأولويات الجيوسياسية مع التحديات الأمنية والاقتصادية. فعلى الرغم من تبني الولايات المتحدة لخطاب سياسي وأخلاقي قائم على حماية المدنيين، وتعزيز الديمقراطية، واحترام السيادة الوطنية، إلا أن الواقع العملي كشف عن تغليب واضح للاعتبارات الواقعية، وفي مقدمتها تجنب الانخراط العسكري المباشر طويل الأمد، والحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة، واحتواء نفوذ القوى الأخرى المتصاعد في شمال أفريقيا.

اذ شكل تدخل الولايات المتحدة تحت مظلة حلف الشمال الاطلسي في ليبيا عام ٢٠١١، مثالاً صارخاً على توظيف الخطاب المثالي –القائم على "مسؤولية الحماية"– كغطاء سياسي لسياسات واقعية تهدف الى إعادة هندسة موازين القوى الإقليمية، إلا أن النتائج التي ترتبت على هذا التدخل، من انهيار مؤسسات الدولة، وغياب سلطة مركزية فاعلة، وتصاعد نشاط الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، قد أضعفت صدقية الخطاب الأخلاقي الأمريكي، وأظهرت مفارقة بنيوية بين الأهداف المعلنة والممارسات الفعلية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن المتغير الأمني لعب دوراً محورياً في إعادة توجيه سياسة الولايات المتحدة نحو نهج براغماتي، يستند الى إدارة الأزمات عن بعد عبر الحلفاء والشركاء المحليين، مع توظيف المثالية كأداة خطابية لتبرير التدخلات، هذا التناقض البنيوي بين القيم والمصالح كشف عن حدود النظرية المثالية للولايات المتحدة في بيئات غير مستقرة كتلك التي شهدتها ليبيا، وأعاد التأكيد على مركزية الواقعية في الفعل الخارجي لها، وإن اصطبغ أحياناً بشعارات قانونية وأخلاقية.

المبحث الثاني

تقييم المتغير الأمني الأمريكي تجاه اليمن وفق النظرية المثالية

منذ العام ٢٠١٤، عُدت الأزمة اليمنية اختبارًا لالتزام الولايات المتحدة بمبادئ سياستها الخارجية المثالية، وفي مقدمتها حماية حقوق الإنسان، ودعم الشرعية، والسعي الى تحقيق السلام عبر الوسائل والقنوات الأممية الدولية، وقد رافقت الحرب الاهلية في اليمن تصاعد نفوذ انصار الله (الحوثي)، مما دفع الولايات المتحدة الى

تبني سياسات امنية تتداخل فيها المبادئ الأخلاقية مع التصورات الاستراتيجية، لاسيما فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول الخليج، وتحديدًا المملكة العربية السعودية، ووفق افتراض النظرية المثالية القانونية–الأخلاقية، فأن السياسة الأمريكية يفترض ان تكون مدفوعة بواجباتها الدولية والتزامها بالنظام الدولي القائم على القواعد ومبادئ القانون الدولي، إلا أن الواقع أثبت ارتباطًا وثيقًا مع اعتبارات الردع والاستقرار الإقليمي.

اذ تشير ديناميكيات التفاعل الدولي في الأزمة اليمنية الى بروز نمط من التدخلات الخارجية، تمثل الولايات المتحدة أبرز فاعليه، ففي مرحلة ما بعد ٢٠١١، اتسم السلوك الأمريكي بداية بطابع سياسي، اذ لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في إزاحة الرئيس السابق علي عبد الله صالح من السلطة وذلك بدعم المبادرة الخليجية في تشرين الثاني ٢٠١١، غير أن هذه التدخلات تطورت تدريجيًا لتأخذ طابعًا أمنيًا – عسكريًا، والحضور غير المباشر عبر تقديم دعم لوجستي واستخباراتي للقوى الإقليمية المنخرطة في التحالف العربي، لاسيما السعودية والإمارات، تحت ذريعة محاربة تنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة، إلا أن القراءة التحليلية لطبيعة المصالح الأمريكية في اليمن تكشف عن أهداف استراتيجية تتجاوز مكافحة الإرهاب، لتشمل التحكم في الموارد الطبيعية الحيوية، والسيطرة على المواقع الجيوسياسية الحساسة، لاسيما الممرات البحرية الدولية، وبهذا، طغى المتغير الأمني في السياسة الأمريكية على حساب الاعتبارات الديمقراطية والدستورية، وهو ما أضعف من فرص بناء مؤسسات الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، مما يكرّس حالة هشاشة الدولة ويزيد من تعقيد الأزمة اليمنية داخليًا وإقليميًا (الصفاري ٢٠٢٠) .

ويمكن تقييم دور الولايات المتحدة في اليمن كالآتي:

١. دعم التحالف العربي (عاصفة الحزم) بقيادة السعودية:

مع انطلاق عملية عاصفة الحزم في اذار من العام ٢٠١٥، أشادت الولايات المتحدة بالحملة التي قادتها السعودية، وعملت إدارة الرئيس أوباما على تقديم الدعم اللوجستي والمعلومات الاستخباراتية للتحالف دون المشاركة في العمليات العسكرية بشكل مباشر، مما عكس هذا الدعم توافق الموقف الأمريكي مع حلفائه الإقليميين، على الرغم من تبني الولايات المتحدة خطابات أخلاقية تدعو الى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين (بالايت ٢٠١٦ ، ١١٣) وكذلك الدفاع عن الشرعية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، وضرورة مواجهة انقلاب انصار الله (الحوثي) المدعومة من إيران على الحكومة الشرعية (peter 2017 , 11) ما انعكس هذا الدعم على وقوع خسائر كبيرة في صفوف المواطنين اليمنيين. كما قامت بتسريع صفقات الأسلحة لدول التحالف لاسيما السعودية والامارات، اذ تم الموافقة على بيع اسلحة بلغت قيمتها نحو ٨,٤

مليار دولار، وكانت حصة السعودية منها نحو ٧,٨ مليار دولار للمملكة العربية، الى جانب توفير تسهيلات لوجستية عسكرية (gerlad 2017) .

٢. ازدواجية الولايات المتحدة ما بين المبادئ والمصالح:

على الرغم من مواقف الولايات المتحدة العلنية الداعية والداعمة للسلام، الا انها حافظت علاقاتها ومصالحها الاستراتيجية مع دول الخليج، ما يعكس ازدواجية في تطبيق القيم المثالية، ويضعف من مصداقيتها في رعايتها للتوجه الإنساني والأخلاقي (bruce 2017)كما أرسلت ما يقارب ٤٥ خبير استخباراتي ضمن "خلية التخطيط المشترك"، وهو ما يعكس دورها غير المباشر في العمليات العسكرية للتحالف العربي، على خلاف من دعواتها لحل الازمة سياسياً وحماية المدنيين (bruse 2017, 5) كما أيدت القرار رقم ٢٢١٦ الصادر في نيسان ٢٠١٥، الصادر من مجلس الامن، والذي أدان انقلاب انصار الله (الحوثي)، وفرض عقوبات على شخصيات من انصار الله وكذلك على شخصيات موالية للرئيس علي عبد الله صالح، وطالبهم القرار بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها، وتوافق هذا الموقف مع التوجه للتحالف العربي والمواقف الخليجية (مجلس الامن ٢٠١٥ ، ٥) ما يعكس تغليب مصالحها ومصالح حلفائها من دول الخليج وإعطاء الصبغة الشرعية الدولية لحربهم في اليمن.

٣. مفارقة الانسحاب من دعم التحالف:

على الرغم من كل أشكال الدعم العسكري والدبلوماسي الذي قدمته الولايات المتحدة للتحالف العربي منذ العام ٢٠١٥، الا ان في شباط من العام ٢٠٢١، أعلن الرئيس بايدن إنهاء الدعم من قبل الولايات المتحدة لعمليات التحالف في اليمن، ما عُدّ تغيرًا في النهج الأمريكي، ورغم الإعلان عن توقف الدعم الا أن الجهود العسكرية والاستخباراتية من قبل الولايات المتحدة لم تتوقف، بل أعيد توجيهها تحت مبرر "الدفاع عن الأراضي السعودية"[٠]

اذ عكست السياسة الأمريكية تجاه اليمن، لاسيما في سياق دعمها للتحالف العربي، تقاطعات متعددة الأبعاد بين الأهداف المعلنة ذات الطابع الأمني والاستراتيجي، والأهداف غير المعلنة التي تنطوي على اعتبارات جيواستراتيجية واقتصادية أعمق، ففي جانبها المعلن، تسوّق الولايات المتحدة تدخلها على أساس الحفاظ على حرية الملاحة الدولية، وتأمين خطوط نقل الطاقة وناقلات النفط، فضلاً عن مكافحة القرصنة البحرية، وضمان أمن المصالح الوطنية الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، الى جانب دعم جهود مكافحة الإرهاب،

وتحقيق الاستقرار الإقليمي، وتوفير قواعد انطلاق للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي (رستم ٢٠٢٠ ، ٤٦) .

أما في بعدها غير المعلن، فإن التدخلات الأمريكية تهدف الى إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في اليمن والمنطقة، وذلك بتعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق المحلية، وتكريس الهيمنة على الممرات البحرية الحيوية، كما تُوظف هذه السياسة للتأثير في البنية الداخلية لليمن وتوجيه خياراته السياسية، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين، الى جانب ذلك، تسعى الولايات المتحدة الى الحد من نفوذ قوى دولية وإقليمية منافسة كروسيا وإيران، والعمل على تحجيم تحركاتها، بما يضمن استمرار تفوق النفوذ الأمريكي، ويخدم أمن الحلفاء الإقليميين، وفي مقدمتهم الكيان (الإسرائيلي) (رستم ، ٤٧) وبالرغم من ادعاءات الولايات المتحدة المثالية في خطاباتها، كالدفاع عن الحكومة الشرعية وحماية المدنيين في اليمن، إلا أن سياساتها على أرض الواقع تكشف بالأساس انحياز واضح نحو حلفائها في منطقة الخليج على حساب حل الازمة في اليمن وحماية حقوق الإنسان، اذ اتسم أداء الولايات المتحدة بالازدواجية بين الدعم العسكري والتنديد بالعنف، مما قوّض وافقد الخطاب المثالي مصداقيته (عبد السلام ٢٠١٧) .

كما ان التصعيد الخطير في الأوضاع الإنسانية نتيجة استمرار العمليات العسكرية، ما أدى الى تفاقم معاناة المدنيين وتدهور الأوضاع المعيشية والصحية، الأمر الذي دفع المنظمات الحقوقية والهيئات الإغاثية الدولية الى توجيه انتقادات حادة للولايات المتحدو وللتحالف العربي، وقد تسربت هذه الانتقادات الى أروقة صنع القرار داخل الكونغرس الأمريكي، حيث عبّر عدد من أعضائه عن تحفظهم على استمرار توريد الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، في ظل تقارير متزايدة عن الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني، وقد بلغ هذا الجدل ذروته بعد حادثة القصف الجوي الذي استهدف قاعة عزاء في العاصمة صنعاء ٢٠١٦، والتي أسفرت عن مقتل ما يقرب من ١٥٠ شخصًا وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين، وقد أثارت هذه الواقعة موجة من الإدانات الدولية، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، معتبرين أن هذا الهجوم يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني ومخالف لخطابها المثالي، مما سلط الضوء على ضرورة مراجعة الدور الأمريكي في دعم التحالف من الناحية العسكرية واللوجستية (احمد، ١٣) .

الخاتمة:

يتبيّن من خلال تحليل الحالتين الليبية واليمنية أن المتغير الأمني يُعدّ المحدّد الفعلي للسلوك الأمريكي ، وان التقييم العام لسياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا واليمن في ضوء المقاربة المثالية "القانونية" يكمن في رصد

مزيج من النجاحات والإخفاقات. فمن الجانب الإيجابي، سعت الولايات المتحدة الى تأطير تدخلاتها ضمن الأطر القانونية الدولية، مستندة الى قرارات مجلس الأمن كما في الحالة الليبية القرار ١٩٧٣، أو استجابة لدعوات الشرعية كما في الحالة اليمنية، كما دعمت الولايات المتحدة إنشاء هياكل سياسية انتقالية تهدف الى تمكين التحول الديمقراطي، وعززت جهود الوساطة الدولية، سواء عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أو عبر مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين باليمن، ومع ذلك، ومن الجانب السلبي فقد تخلل سياساتها العديد من الاختلالات البنيوية، أبرزها التطبيق الانتقائي للمعايير القانونية والأخلاقية، إذ غلب على التوجه الأمريكي البعد الأمني–العسكري في التعاطي مع الأزمات، على حساب بناء مقاربات شاملة للاستقرار، وظهر هذا القصور واضحاً في الفشل في بناء مؤسسات دولة فعّالة في ليبيا، وتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن نتيجة استمرار العمليات العسكرية دون تحقيق تقدم ملموس في المسار السياسي، اذ إن هذا التناقض بين المبادئ المُعلنة والممارسات الواقعية يُبرز محدودية فاعلية الأنموذج المثالي عندما يُوظَّف كغطاء سياسي يخدم أولويات أمنية واستراتيجية.

المصادر باللغة العربية:

١- عياض، عبد القادر محمد . ٢٠١٩ . *نظريات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية*. ط١. الاردن : دار اليازوري العلمية .

٢- ولد السالك، ديدي . ٢٠١١ . " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي في الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي " . ع٦. *مركز الدراسات المتوسطية والدولية* .

٣- الرشيد، احمد الزروق وعبد الكريم مسعود ادبيش. ٢٠١٧. " إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية ٢٠١١- " ٢٠١٦ .*مجلة مدارات سياسية*. العدد (٣) . الجزائر : مركز الدار العربية للأبحاث والدراسات .

٤- جرجيس، فواز . ٢٠١٤ . *الانتفاضات العربية والتحول الديمقراطي*. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٥- المغيربي، زاهي و نجيب الحصادي. ٢٠١٧ . *التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص*. ليبيا : المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات .

٦- الشيخ، محمد عبد الحفيظ . ٢٠١٤ . " ابعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في احداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا أنموذجا) " . العدد(٤٣-٤٤) . *المجلة العربية للعلوم السياسية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٧- عمر، محمد . ٢٠١٨ . *الاقتصاد الليبي بعد ٢٠١١ : تحديات وآفاق*. ط١. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي .

٨- كشان، رضا . ٢٠٢٠ . " التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الامن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا " . *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*. الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

٩- الشيخ، محمد عبد الحفيظ . ٢٠١٧ . " المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل " . عدد (١١) . *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*. لبنان : مركز جيل البحث العلمي .

١٠- الصفاري، مطهر . ٢٠٢٠ . جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية. ورقة سياسة. اسنطبول : مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات .
١١- بلايت، كريستوفر . ٢٠١٦ . " السياسة الأمريكية تجاه اليمن: بين المبادئ والمصالح " . عدد (٢٧) . الاردن : مركز دراسات الشرق الأوسط .
١٣- رستم، جمال عبد الرحمن . ٢٠٢٠ . " التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر واثره على امن الدول المتشاطئة " . عدد (٥٢) . *مجلة آفاق سياسية*. مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات .
١٤- عبد السلام، محمد . ٢٠١٩ . *السياسة الخارجية الأمريكية ومأزق القيم في الشرق الأوسط*. ط١. القاهرة : دار الفكر العربي .

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Ayyad, Abdul Qader Muhammad. 2019. International Relations Theories: A Critical Analytical Study. 1st ed. Jordan: Dar Al-Yazouri Scientific Publishing House.

2 -Ould Al-Salik, Didi. 2011. "The Risks of the Continued Conflict in Libya on the Democratic Transition Process in the Maghreb Region in the Libyan Crisis and Its Repercussions on the Maghreb Region." Issue 6. Center for Mediterranean and International Studies.

3 -Al-Rashid, Ahmed Al-Zarouk and Abdul Karim Masoud Adbish. 2017. "The Problem of International Intervention in Libya: Implications for Conflicting Interests and International Positions and the Lack of Consensus among Internal Forces 2011-" 2016. Madarat Siyasiyya Magazine. Issue (3). Algeria: Dar Al-Arabiya Center for Research and Studies.

4 -Jarjis, Fawaz. 2014. The Arab Uprisings and Democratic Transition. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

5 -Al-Maghribi, Zahi and Najib Al-Hasadi. 2017. Democratic Transition in Libya: Challenges, Prospects, and Opportunities. Libya: Libyan Organization for Policies and Strategies.

6 -Al-Sheikh, Muhammad Abd al-Hafiz. 2014. "Dimensions of the United Nations' Humanitarian Intervention in the Events of the Arab Revolutions (Libya and Syria as a Model)". Issue (43-44). Arab Journal of Political Science. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

7 -Omar, Muhammad. 2018. The Libyan Economy after 2011: Challenges and Prospects. 1st ed. Alexandria: Dar al-Fikr al-Jami'i.

8 -Kashan, Reda. 2020. "Foreign Intervention in Arab Internal Affairs and Its Implications for Arab National Security: A Case Study of Libya". Algerian Journal of Political Studies. Algeria: National Higher School of Political Science.

9 -Al-Sheikh, Muhammad Abd al-Hafiz. 2017. "National Reconciliation in Libya: Challenges and Future Prospects". Issue (11). Journal of Generation of Political Studies and International Relations. Lebanon: Generation Center for Scientific Research.

10 -Al-Saffari, Mutahhar. 2020. Southern and Eastern Yemen: A Geographical Contest between Regional Powers. Policy Paper. Istanbul: Center for Strategic Thought Studies.

11 -Blight, Christopher. 2016. "US Policy Towards Yemen: Between Principles and Interests." Issue (27). Jordan: Center for Middle East Studies.

13 -Rustum, Jamal Abdel Rahman. 2020. "Regional and International Competition in the Red Sea and Its Impact on the Security of Coastal States." Issue (52). Afaq Political Journal. Egypt: Arab Center for Research and Policy Studies.

14- Abdel Salam, Muhammad. 2019. US Foreign Policy and the Dilemma of Values in the Middle East. 1st ed. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.